Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ICTD/2003/WG.1/CRP.28
3 February 2003
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مؤتمر غربي آسيا التحضيري للقمة
العالمية لمجتمع المعلومات
بيروت، ٤-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣

التعاون الإقليمي نحو إيجاد مجتمع المعلومات في بلدان غربي آسيا

د. حسن أحمد شرف الدين
أستاذ اقتصاديات نظم المعلومات، جامعة صنعاء
الجمهورية اليمنية

اسكوا
وزارة الاتصالات
infoDev
اليونيسكو
فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات
الاتحاد الدولي للاتصالات

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست، بالضرورة، آراء إسكوا.

03-0115

المحتويات

مقدمـــــة	١
أولاً- أهمية التعاون الاقليمي لإقامة مجتمع المعلومات	٢
ثانياً- مقومات التعاون الإقليمي	٣
ثالثا- سب إيجاد تعاون إقليمي لمجتمع المعلومات	٣
رابعاً- الصعوبات التي تواجه إنشاء مجتمع المعلومات	٥

مقدمة

لا يختلف إثنان على أن المعلومات باتت وسيلة من الوسائل المؤدية إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. وأن الاقتصاد المبني على المعرفة يشهد حالياً نمواً متسارعاً في حد ذاته ويولد دخولاً جديدة ، وفي الوقت نفسه يمثل عنصراً إنتاجياً يدخل في إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة ، وغيرها ، وأصبح العالم يعتمد على المعلومات والمعرفة كسياسة واستراتيجية للخروج من المجتمع التقليدي المثقل بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، إلى المجتمع الرقمي حيث تتحقق مستوى الرفاه الاقتصادية والاجتماعية وتتحقق مستويات معيشية أفضل.

لقد حذت البلدان العربية حذو البلدان النامية الأخرى في محاولة تفسير مشكلة التخلف التي تعاني منها مجتمعاتها إعتماداً على المعارف التي سادت منذ الخمسينيات من القرن المنصرم (مثال ذلك نظرية الدفع القوية Big Pushلروزنشتاين رودان ، ومراحل التنمية Development Stagesلروستو ، ونماذج النمو الاقتصادي Economic Modelsلهارود دومار ، وغيرهم). وبعد مضي أكثر من خمسين عاماً ، تفاقمت المشكلات الاقتصادية للبلدان العربية عامة وبلدان الإسكوا على وجه الخصوص ، وأفصحت تجربة التنمية عن إرهاصاتها ، وتباينت هذه الإرهاصات من دولة لأخرى ، كان من أهمها تفاقم ظاهرة الفقر ، وتزايد المديونية ، وتدني الانتاجية ، وزيادة تبعية هذه البلدان للعالم المتقدم إقتصادياً وتكنولوجياً وغذائياً ومالياً ، وساهمت كل هذه النتائج في إيجاد إحباط عام ويأس منتشر.

والعولمة التي يشهدها العالم منذ إنتهاء الحرب الباردة تعد إحدى حقائق القرن الحادي والعشرين في ظل ثورة للاتصالات أحالت الكرة الأرضية إلى كرة من المعلومات التي تدور في كل الاتجاهات ، مؤدية إلى تطويق الكرة الأرضية بكوكبة من الأقمار الصناعية. من هنا ، فإن دخول بلدان الإسكوا عالم العولمة يعد إدراكاً لتلك الإرهاصات والسلبيات ، والبحث عن وسائل أخرى تعينها على اكتساب المعرفة وانتاجها ، ولا يوجد لها بديل غير التفاعل مع هذا العالم الذي صارت بحكم التبعية تتأثر بمشكلاته وأزماته.

غير أن ظاهرة العولمة التي تتربع على عرشها الشركات العالمية المتعددة الجنسية تسعى جاهدة إلى فرض نفسها والفوز بنصيب الأسد من الأسواق العالمية ، من خلال تكتلات الشركات العملاقة ، والعمل على توسيع أسواقها ، وزيادة قوة المساوة وتحقيق مستويات مرتفعة من الكفاءة الانتاجية ومعدلات النمو الاقتصادية. وعلى هذا الأساس ، فإن الأقلمة Regionalizationهو السبيل الوحيد لمواجهة كافة المخاطر ، أي إيجاد كتلة واحدة ضمن إطار النظام العالمي الجديد وأمام التكتلات الأخرى ، شأنها في ذلك شأن الاتحاد الأوروبي ، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA ?وغيرها من أطر التعاون الاقتصادي الاقليمي . فإما العمل سوياً ، وإما أن نزول واحداً تلو الآخر تحت وطأة العولمة ، فهو الوسيلة الأقوى للحفاظ على الحضور العربي المميز والفاعل على الساحة الدولية ، وهو الخيار الحاسم أمام العرب في مواجهة تحديات العولمة، وتؤكده وتدفع إلى إيجاده العقيدة الدينية السمحاء . قال تعالى : "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم ، فأصبحتم بنعمته إخواناً".

أولاً- أهمية التعاون الاقليمي لإقامة مجتمع المعلومات

في حقيقة الأمر ، أن الأقلمة ، أو العمل العربي المشترك لا يتأتى في ظل غياب المعرفة ، إذ لا تنمية بدون إكتساب للمعرفة. وإكتساب المعرفة وانتاجها لا يمكن أن تحدث في ظل غياب المعلومات. إذن فا لطريق يبدأ من هنا ، أي في إيجاد بنية تحتية للمعلومات في مجتمعات البلدان الأعضاء ، والسعي نحو تحويل مجتمعاتها التقليدية إلى مجتمعات رقمية. ومن هنا ، تكمن أهمية إيجاد تعاون إقليمي لدول الإســكوا نحو إيجاد مجتمع معلوماتي ، بل يشكل ضرورة حتمية لا بد منها لتحقيق العديد من المزايا والمنافع ، لعل من أبرزها ما يلي:

- تساهم المعلومات في التعرف على أسواقاً أوسع أمام المنتجات نظراً لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات ، وتعد التجارة وتبادل المنتجات مدخلا طيبا للبدء في التجارة البينية .

- يؤدي ذلك إلى بروز آثار اقتصادية تؤدي إلى زيادة الانتاج للأنواع المطلوبة والتي تكتسب أسواقاً جديدة فتنشط الزراعة والانتاج الزراعي وتتوسع المصانع في حجمها ويتنوع إنتاجها.

- يخلق المجتمع المعلوماتي سوقاً واسعة ومشتركة للعمل فستتطيع القوى العاملة على اختلاف أنواعها ومستوياتها أن تجد فرصا أحسن واكثر لاستثمار طاقاتها ، كما يحقق فرصا أكبر للمنتجين ورجال الأعمال في الحصول عللا ما يلزمهم من العمالة والخبرات والتخصصات في سهولة ويسر.

- يتيح المجتمع المعلوماتي فرصة أكبر للتعرف على مجالات الاستثمار أمام المستثمرين من اصحاب رؤوس الأموال وعوائدها دون قيد واستغلال الامكانات الاقتصادية ويحقق هذا عائدا أكبر للدول المصدرة ارأس المال وانتاج وتشغيل عوامل الانتاج في الدول المضيفة لرؤوس الأموال المستثمرة.

- يتيح المجتمع المعلوماتي للدول الأعضاء التعرف على سبل إقامة المشروعات المشتركة الضخمة والتي قد يصعب على دولة بمفردها إقامتها وتحمل مسئوليتها خاصة تلك المشروعات التي تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها أو مستوى عالياً من الخبرات الفنية أو أسواقا واسعة للاسفتادة منها مما يجعل مثل هذه المشروعات تعمل وفق أفضل الأسس الاقتصادية تشييدا وتشغيلا وانتاجا وتوزيعا والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية.

- يتيح للدول الأعضاء موقفا أكثر في السوق الدولية وتجاه التكتلات الاقتصادية الاخرى إذا كانت هذه الدول تملك الموارد والمنتجات الضرورية والاستراتيجية ، فإن توفر المعلومات للدول الأعضاء سيعمل على أن يحقق لها شروطاً أحسن لتجارتها الخارجية استيرادا وتصديراً وتستطيع أن تحقق فوائد عديدة في اتفاقاتها التجارية والاقتصادية والفنية مع الدول الاخرى ، هذا بجانب ماتكسبه من وزن سياسي بين دول العالم.

- يؤدي مجتمع المعلومات للدول الأعضاء على توطن الصناعة والاستفادة من الوفورات الخارجية ما يخلق مناطق صناعية كبيرة في دول المجموعة يمكن الاتفاق على توزيعها على المناطق للتوطن في داخل كل دولةحسب الموارد المتاحة في منها وبحيث تحصل كل دولة على نصيب عادل منها أو من المزايا التي تتحقق عنها.

ثانياً- مقومات التعاون الاقليمي

إن التعاون الاقليمي لدول الإســكوا لإيجاد مجتمع معلوماتي يتطلب توفر بعض المقومات. أهم هذه المقومات أن كل دولة من دول الأعضاء لديها من الثروات والميزات النسبية ما يجعلها تملك كماً هائلاً من المعلومات الذي يعد هذا في حد ذاته ميزة نسبية للدولة العضو. هذه المقومات قد تتميز بها دولة من دول الأعضاء عن دولة أخرى، وقد تتميز دولة واحدة بتوافر قواعد معلوماتية لكثير من القطاعات والمجالات. وبالتالي فإن التوجه عن مجتمع المعلومات هو الذي سيعمل على الدفع بفكرة التكامل الاقتصادي العربي إلى الأمام وسيعمل على تفعيله ، يكفي أن البلدان المتقدمة تعمل على تشييد البنى التحتية للمعلومات باستعمال ما يسمى بالطرق السريعة للمعلومات ، وإقامة شبكات إفتراضية تخدم التجارة البينية والتعلم عن بعد ، وشبكات للتمويل ، وأسواقاً إفتراضية . إذن فمقومات كل دولة تتمثل بما لديها من قاعدة معلوماتية في جانب من الجوانب التالية أو في بعضها أو في جميعها ، كما يلي:

- توفر الموارد الطبيعية من أرض زراعية وغابات ومراع وثروات حيوانية وبترولية ومعدنية ومالية.
- توافر رؤوس الأموال بشكل هائل والناتج أساسا من عائدات البترول الضخمة التي لم تسهم بشكل جدي في تنمية منطقة الإســكوا.
- توافر الموارد البشرية في منطقة الاسكوا ، حيث بلغ عدد سكانه بأكثر من ١٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠.
- اتساع السوق الذي يمتد من الخليج إلى البحر الأحمر والذي يضم أكثر من ١٥٠ مليون مستهلك.
- توفر قدر كبير من التراث الثقافي العربي في كل دولة من دول الأعضاء ، ولا شك في أن تقنية المعلومات ستجعل الفرد العربي أكثر إلماماً بتراثه وثقافته وحضارته العربية والاسلامية.
- موقعه الاستراتيجي ، حيث يحتل موقعاً ممتازاً له أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية حيث يحتل مركزاً متوسطاً بين عدة قارات ويطل أيضا على بحار عديد ، ولا شك في أهميته من حيث ربط بلاد العالم بعضها ببعض.

ثالثاً- ســبل إيجاد تعاون إقليمي لمجتمع المعلومات

من أهم المشروعات العربية المشتركة التي ينبغي على البلدان العربية نحو إيجادها هو التنسيق والتعاون لاقامة مجتمع المعلومات باعتباره آداة فعالة من أدوات العمل الاقتصادي المشترك ، والذي يشكل أساساً لأي عمل إقتصادي مشترك بقطاعاته المختلفة الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية . وهنا يتطلب الأمر ان تبادر الدول

الأعضاء في منظمة الاسكوا بالتعاون فيما بينها لايجاد هذه البنية التحتية الهامة ، والتي يمكن إقتراح أهم ملامحها فيما يلي:

- أن تتولى منظمة الإسكوا مهمة بناء إطار عام لقواعد البيانات والمعلومات وتوحيد المؤشرات والمسميات وترميزها ترميزاً عربيا مع مراعاة الترميز الدولي ، بحيث يسهل تجميع البيانات في كافة المجالات من الدول الأعضاء ، تمكن الباحثين والدارسين والمستثمرين من الحصول على المعلومات بيسر وسهولة.

- إنشـــاء قاعدة بيانات تضم المتخصصين في تقنيات الاتصالات والمعلومات ، وتبويبها إلى استشاريين ومبرمجين ومحللي نظم وأكاديميين ، ومدربين ، وغيرهم ، بحيث يتسنى للبلدان الأعضاء من الاستعانة بهم في المشاريع المعلوماتية والاستشارات والدراسات ، وتبادل المعلومات والمعارف بصورة دورية.

- ينبغي تشكيل لجنة تنسيق مكونة من الدول الأعضاء تهتم ببناء وتطوير مجتمع المعلومات والعمل ســوياً في هذا المجال وبإشراف منظمة الإسكوا ، بحيث تتناول مختلف المجالات منها على سبيل المثال: سبل إدارة خدمة الانترنت ، وتقييم التكنولوجيا السائدة في شبكات المعلومات والاتفاق على المعايير المستخدمة وسبل أمن البيانات وحمايتها، والخدمات الجديدة المبتكرة، والتعريفة الخاصة بتقنيات الاتصالات والانترنت ومحاولة توحيدها، الخ.

- التنسيق والتعاون في مجال : إعداد السياسات الوطنية والاستراتيجيات الخاصة بمجتمع المعلومات وتشجيع البحوث والدراسات، وتنمية المؤسسات الصغيرة وتشجيع المبدعين، والسعي نحو إدخال وتطوير التطبيب عن بعد، والتعليم عن بعد، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، الخ. ويمكن للدول الأعضاء أن تتعاون فيما بينها في تطوير بعض البرمجيات باللغة العربية والتي يشترك في استخدامها جميع أو معظم الدول الأعضاء والتي عادة ما تتكلف مبالغ باهظة في سبيل إعدادها، وجعلها متاحة للأفراد ومؤسسات الدولة العضو، مثال ذلك : نظم تعليم قواعد اللغة العربية والانجليزية بمعونة الحاسوب، وأنظمة المحاسبة المالية، وتكاليف الانتاج، وأنظمة المدارس والامتحانات، والترجمة الآلية من وإلى العربية، وتعرف الكلام آليا، وتعرف الحروف العربية المكتوبة بصريا OCRوتطبيقاته في تحويل الإرشيف والمكتبات التقليدية إلى شكلها الاليكتروني ووضعها على الشبكات الحاسوبية.
- تتميز معظم مجتمعات البلدان العربية باستيرادها لجميع احتياجاتها من تقنيات المعلومات من الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف جزء كبير من احتياطياتها النقدية. وبما أن هذه البلدان العربية في بداية مشروعها الكبير نحو إيجاد مجتمع المعلومات، فان المنطق يقول بأن على الدول الأعضاء أن تفكر جديا في توطين صناعة الاليكترونيات، وأنصاف النوافل، وأن يكون من ضمن أجندة الأنشطة للتعاون الاقليمي للدول الأعضاء التعرف على الميزة النسبية لكل دولة، ومدى قدرتها على تصنيع جزء من مكونات الحواسيب ومستلزماتها وتوابعها، بغرض العمل على خلق فرص وظيفية داخل الاقليم، والتخفيف من معدلات البطالة في سوق العمل، وبالتالي التخفيف من ظاهرة الفقر.

- ضرورة إلغاء الضرائب الجمركية على تجارة تقنيات المعلومات وتطبيقاتها البرمجية. وأن تتخذ حكومات الدول الأعضاء قراراً سريعاً في هذا الشأن، نظراً للطلب الكامن لدى الأفراد على إقتناء هذه التقنية، وينتظرون إنخفاض تكلفتها. وأن إلغاء الضرائب الجمركية على هذه التقنية ومستلزماتها من قطع غيار وتوابعها من قطع غيار وغيرها ستعمل على تشجيع الأفراد في الولوج إلى مجتمع المعلومات كما ستشجع رجال الأعمال على توسيع أنشطتهم التسويقية، وما يتفرع من ذلك من التوسع في خدمات الصيانة والتأهيل والتدريب وخدمات المعلومات بشكل عام.

- ينبغي على حكومات الدول الأعضاء السعي نحو الحد من هجرة الأدمغة الواسعة النطاق إلى أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خاصة فيما يتعلق بالمعلوماتية، إذ أن استمرار هذه الهجرة ستؤدي إلى امتصاص الموارد البشرية العربية المؤهلة إستجابة لعوامل الجذب المتمثلة في إرتفاع مستويات الدخول، وكذلك عوامل الدفع التي تدفعها للهروب من مجتمعها نتيجة لعدم توفير المناخ والبيئة اللائقة للمتخصصين مادياً ومعنوياً.

- الطلب على الإبداع العملي قليل إذ لا تمتلك سوى قلة من الجامعات العربية مكتبة قادرة على دعم الاساتذة والطلبة المبدعين في حقول المعرفة المعنيين بها . ولم يؤسس علاقات بين الصناعة والجامعة فالجامعات معزولة عن الاقتصاد الوطني، وينبغي على حكومات الدول الأعضاء إلزام هذه الجامعات بأهمية إيجاد مكتبات اليكترونية، وربطها مع مكتبات الجامعات الأخرى، والمكتبات العالمية، وأن تكون شرطاً هاماً من شروط الاعتماد الاكاديمي Accreditation والتوسع في برامج التعليم عن بعد كخطوة لاتاحة الفرص التعليمية لمعظم الأفراد خاصة في المجتمعات والمناطق النائية التي لا تتوفر بها جامعات أو كليات علمية.

- العمل على إنشـــاء جهات موحدة في كل دولة من الدول الأعضاء بحيث تتولى مسئوليات بناء وتطوير مجتمع المعلومات في الدولة العضو، وأن يجري التنسيق والاجتماع الدوري لهذه الجهات لمناقشة التحديات التي تواجهها، واستعراض تجارب كل دولة في مجال المعلومات ومحاولة استفادة بقية البلدان الأخرى.

رابعاً- الصعوبات التي تواجه إنشـــاء مجتمع المعلومات

هناك بعض الصعوبات التي تواجه حكومات الدول الأعضاء في سعيها نحو بناء مجتمع المعلومات، الأمر الذي قد ينعكس في تفعيل التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء ، وبالتالي يقتضي من منظمة الاسكوا على مساعدة هذه البلدان وتذليل الصعوبات التي من أهمها ما يلي:

- غياب استراتيجية وطنية للمعلومات، تعمل على تنظيم العمل المعلوماتي، ورسم سياسات وطنية واضحة الأهداف والمعالم تكفل الاستفادة المثلى من مخرجات تقنيات المعلومات، وتوضح أوجه التنسيق بين مراكز المعلومات في الوحدات الادارية، واتخاذ التدابير الكفيلة بعدم تكرار انتاج نفس المعلومات الاحصائية. بالاضافة إلى غياب الخطط على مستوى جماهيري لوعي مفاهيم عصر المعلوماتية، وتنسيق خطط تدريب وطنية طموحة.

- حاجز اللغة، إذا أن المعلومات التي تضخها مواقع شبكات الإنترنت يأتي معظمها محررا باللغة الانجليزية، ومحدودية المعرفة لدى مستخدمي الانترنت في كيفية البحث والتصفح وإيجاد المعلومة المطلوبة. وينبغي الإشارة إلى أن تعلم اللغة الانجليزية ليس مجرد الحصول على قائمة من الأفعال وحفظها فقط، وإنما ينبغي استيعاب هذه اللغة في التعبير والتفكير، الأمر الذي يتطلب تكثيف برامج التدريب وإتقان اللغة والتي تعد إحدى عناصر البنية التحتية لمجتمع المعلومات، بالاضافة إلى أهمية أن تكون مواقع الانترنت المشتركة بين الدول الأعضاء مبنية على اللغة العربية.

- حاجز القوة الشـــرائية، حيث لا يملك المواطن القوة الشرائية اللازمة لاقتناء الحاسوب ومستلزماته ووسائطه. فاليمن مثلا من البلدان الفقيرة حيث تبلغ نسبة الأسر تحت خط الفقر الأعلى حوالي ٣٥%، وهي معدلات عالية مقارنة بالبلدان النامية الأخرى (١٠%). ونتيجة لهذه الظاهرة وفي حالة استمراريتها، فمن المحتمل أن يضاف بنداً جديداً وهو فقر المعرفة إلى جانب فقر الغذاء. الأمر الذي يتطلب من المسئولين في الحكومة دعم موظفي الحكومة والقطاع العام بتقنيات المعلومات بأسعار رمزية يجري تقسيطها شهريا، وتكثيف الجهود مع المنظمات والوكالات المانحة بتقديم المنح والمساعدات في هذا المجال.

- بيروقراطية العمل، وتعدد الاجراءات في عملية اتخاذ القرارات والتي تتصف ببعدها عن الهدف. فمن الصعب التفكير في آلية لعمل الحكومة الاليكترونية قبل التخلص من الاجراءات الروتينية في العمل الحكومي التقليدي، وإعادة صياغة الدورات المستندية وفقا لمفاهيم ومتطلبات تقنيات المعلومات.

- تواجه المؤسسات التعليمية عدة صعوبات في إدخال مناهج تعليمية تتعلق بالتعليم عن بعد E-Learning أو تدريس وتأهيل طلابها في مجال المعلوماتية والوسائط المتعددة، وتكاد جميعها تشترك في مواجهة هذه الصعوبات، والتي من أهمها: شـــحة الامكانات، وضعف خطط وسياسات التعليم في مجال المعلوماتية، وندرة الكادر الوطني المختص، وتعدد جهات الإشراف وضعف مستواها.

- وجود ضعف قانوني وتنظيمي في إنشاء وحدات المعلوماتية، وعدم وضوح الصورة حول صلاحيات وحدود عملها، وعدم منحها الصلاحيات الكافية التي يمكنها من إنجاز مهامها دون أية عراقيل أو تهميش، وعدم توفير الأموال اللازمة لاستكمال انشائها، والتدخل في عملها من قبل مديرين غير مختصين. فلا تزال الرؤية قائمة على إعطاء أهمية كبرى لجهاز الحاسوب، وعدم إعطاء نفس الإهتمام للبرمجيات، وأنظمة الحماية، وبيئة العمل، والتدريب والتأهيل، وأعمال الصيانة، وغيرها.

- ضـــعف الوعي المعلوماتي في مجتمع الدول الأعضاء سواء في المستويات القيادية أو الادارية في الدولة. وبطبيعة الحال، فقد انسحب هذا الضعف ليشمل ضعف خطط وسياسات التعليم في المجال المعلوماتي. ويمكن القول أن استمرارية ظاهرة الأمية في مجال المعلوماتية، لن تعطي للاستثمار في البنية التحتية أية أبعاد اقتصادية أو حضارية، ولن تساهم في خلق مجتمع المعرفة الذي نصبو إليه.

- نظراً لحداثة تقنيات المعلومات ودورها الكبير في الادارة الناجحة، فإن غياب خبرة المدراء في مجال المعلوماتية قد أوجدت حاجزاً نفسياً تجاه هذه التقنيات والابتعاد عن استخدامها، والميل المستمر في الاستخدام الورقي والطباعي، يقابله استثمار ضعيف لتقنيات المعلومات وتطبيقاتها.